«المنتجعات»: تخارج من محفظة عقارية بالإمارات

باعت شركة الدولية للمنتجعات أرضا بمنطقة الطي بإمارة الشارقة، مساحتها 297 ألف قدم مربعة، لطرف ذي صلة بما يمثل نسبة 5٪ من إجمالي المحفظة العقارية المملوكة مشاعا للشركة. وأوضحت الشركة على موقع البورصة أن قيمة العملية البيعية قدرت بنحو 8 ملايين درهم إماراتي المعادل لمبلغ 657 ألف دينار كويتي.
وبينت «الشركة» أن عملية البيع نتجت عنها خسارة قدرها 52 ألف دينار كويتي لا غير، وسوف يتم إدراجها بالبيانات المالية للفترة المنتهية في النصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2015.

ترفع 50 نقطة أساس لتعود لمستويات 2012 عند 2,5٪

بدء العد التنازلي لرفع الفائدة.. والتاريخ شاهد

محمود فاروق

يبدو أنه قد آن الأوان وبدأ العد التنازلي لرفع الفائدة بالكويت..هذا ما قاله مصدر مصرفي مسؤول لـ«الأنباء» في أول ردة فعل على تصريحات رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين التي أدلت بها امس، حيث قالت «إنها تعتقد أن البنك المركزي سيبدأ هذا العام عملية تدريجية لرفع أسعار الفائدة مع اتجاه أكبر اقتصاد في العالم إلى التعافي بعد تباطؤه في الربع الأول من العام وانحسار عوامل معاكسة في الداخل والخارج». ويبلغ سعر خصم الفائدة التي يعمل بها بنك الكويت المركزي حاليا 2٪، بعد أن خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم 7 مرات في عام 2008، وذلك بهدف مواكبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية المصرفية المحلية والعالمية على حد سواء. وتوقع المصدر أن يحذو المركزي الكويتي حذو نظيره الأميركي ويرفع سعر الخصم إلى 2,5٪ ليعود إلى المستوى الذي كان عليه في 4 أكتوبر 2012، موضحا في الوقت ذاته أن المركزي الكويتي ليس مضطرا لاتباع قرارات الفيدرالي الأميركي ولكنها معادلات عالمية تتطلب «الخضوع لها» ـ على حد وصفه.

تجهيزات مصرفية للتعامل مع أي مستجدات

المركزي الكويتي سيحذو حذو نظيره الأميركي في غضون شهر بعد القرار

تصريحات يلين عن رفع الفائدة جاءت في الوقت المناسب اقتصاديا

بيانات تاريخية

وفي سياق تاريخي تشير بيانات أعدتها «الأنباء» إلى حذو المركزي الكويتي حذو نظيره الأميركي فيما يتعلق بتخفيض سعر الخصم على مدار الأعوام الماضية منذ عام 2006 حتى الآن، على النحو التالي:

1ـ في عام 2006 رفع الفيدرالي الأميركي الفائدة 4 مرات لتصل إلى 5,25٪ ليتبعه المركزي الكويتي في تحديد سعر الخصم بـ 6,25٪.

2ـ عندما بدأ الفيدرالي الأميركي بتخفيض الفائدة تدريجيا مع نهاية 2007 (أي منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية) من 4,75٪ لتصل في بداية عام 2008 إلى 3,5٪، وتبعة المركزي الكويتي في تخفيض سعر الخصم إلى 5,75٪.

3ـ استمر الفيدرالي الأميركي في التخفيض المستمر لسعر الفائدة خلال 2008 لتصل مع نهاية العام لتتراوح ما بين 0٪ و0,25٪.

4ـ قام المركزي الكويتي بتخفيض سعر الخصم خلال 2008 أربع مرات لتصل في نهاية العام إلى 3,75٪.

5ـ توقف الفيدرالي الأميركي عن تحديد سعر الفائدة منذ عام 2008 حتى الآن، فيما قام المركزي الكويتي خلال عام 2009 بتحديد سعر الخصم مرتين الأولى عند 3,5٪ والثانية ليستقر سعر الخصم عند 3٪.

6ـ قام المركزي الكويتي خلال 2010 بتحديد سعر الخصم عند 2,5٪.

7ـ خلال عام 2012 قام المركزي الكويتي بتخفيضه الأخير لسعر الخصم عند 2٪.

وكما تقول رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين انه باتجاه الفيدرالي إلى رفع الفائدة تدريجيا خلال العام الحالي، فمن الطبيعي وحسب السياق أعلاه والمبين بالجدول المرفق أن يقوم المركزي الكويتي برفع الفائدة، كما يتوقع المصدر بـ 50 نقطة أساس لتصل إلى 2,5٪ وهو مستوى عام 2012.

الأدوات النقدية

ومن المعروف أن خفض سعر الخصم من الأدوات النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية حول العالم لدعم الدورة الاقتصادية وتحفيز الاقتصاد من خلال تشجيع المؤسسات المالية والأفراد على الاقتراض ودفع سيولة إضافية إلى الأسواق إذ بلغت هذه النسبة مستويات متدنية جدا في دول العالم المختلفة. وفي عام 2009 اجرى بنك الكويت المركزي عمليتي تخفيض لأسعار الخصم كان أولها في 13 أبريل من ذلك العام، حيث وصل سعر الخصم بعد الخفض إلى 3,5٪ في حين جاء التخفيض الثاني في ذلك العام بعد شهر واحد وتحديدا في تاريخ 14 مايو بـ 50 نقطة أساس ليصل سعر الخصم إلى 3٪ حيث كانت الأزمة المالية العالمية في ذلك الوقت، كما شهد عام 2010 عملية تخفيض واحدة لسعر الخصم في 7 فبراير من ذلك العام، حيث أعلن المركزي في ذلك التاريخ تخفيض سعر الخصم 50 نقطة أساس أيضا ليصل سعر الخصم في الكويت إلى 2,5٪ في حين لم يشهد عام 2011 أي عملية لتخفيض سعر الخصم من بنك الكويت المركزي، فيما شهد عام 2012 خفض الخصم 50 نقطة أساس ليصل إلى 2٪ وهو ما يعمل به حتى الآن.

التطور التاريخي للفائدة الأميركية وسعر الخصم الكويتي منذ 2006

التاريخ	عدد مرات الخفض	سعر الخصم بالدينار الكويتي ٪	عدد مرات الخفض	سعر الفائدة الأساسي الأميركي ٪	الفرق لصالح سعر الخصم
2006/1/31			14	٪4,50	٪1,50
2006/3/28			15	٪4,75	٪1,25
2006/5/10			16	٪5,00	٪1,00
2006/6/29			17	٪5,25	٪0,75
2006/7/3	11	٪6,25			٪1,00
2007/9/18			(01)	(٪4,75)	٪1,50
2007/10/31			(02)	(٪4,50)	٪1,75
2007/12/11			(03)	(٪4,25)	٪2,00
2008/1/22			(04)	(٪3,50)	٪2,75
2008/1/23	(01)	(٪5,75)			٪2,25
2008/1/30			(05)	(٪3,00)	٪2,75
2008/3/18			(06)	(٪2,25)	٪3,50
2008/4/30			(07)	(٪2,00)	٪3,75
2008/10/8	(02)	(٪4,50)	(08)	(٪1,50)	٪3,00
2008/10/29			(09)	(٪1,00)	٪3,50
2008/10/30	(03)	(٪4,25)			٪3,25
2008/12/16			(10)	(٪0,0 ـ ٪0,25)	
2008/12/17	(04)	(٪3,75)			٪3,50 ـ ٪3,75
2009/4/13	(01)	(٪3,50)			٪3,25 ـ ٪3,50
2009/5/14	(02)	(٪3,00)			٪2,75 ـ ٪3,00
2010/2/8	(07)	(٪2,50)			٪2,25 ـ ٪2,50
2012/10/4		٪2			٪2

أعضاء سابقون في "الأعلى للبترول": فداحة الخسائر من إلغاء الشراكة أثرت على سمعة الكويت بين الدول النفطية

الكويت خسرت 5,3 مليارات دولار أرباحاً صافية من إلغاء «الداو»

أحمد مغربي

6 سنوات مضت على قرار إلغاء صفقة مشروع «الكي داو» الذي دفعت الكويت بمقتضاها غرامة تقدر بـ 2,2 مليار دولار ولاتزال تداعيات المشروع تشغل الساحة الكويتية بتداعياتها المختلفة.

وطالب أعضاء سابقون بالمجلس الأعلى للبترول وهم: د.عبدالرحمن المحيلان وموسى معرفي وعبدالرحمن الهارون في تصريح صحافي خصوا به «الأنباء»، بأن الكويت لم تخسر ملياري دولار في مشروع الداو كيمكال الذي تم إلغاؤه، إنما الخسارة الفعلية لهذه الصفقة تقدر بنحو 5,3 مليارات دولار وهو صافي حصة الـ 50٪ من صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة لقطاع البلاستيك محل المشاركة بين الكويت وشركة «داو»، وذلك بعد أن تبين أن الصفقة كانت جيدة وأنه لو تم الاتفاق عليها لربحت الكويت فيها.

وقالوا في تصريح صحافي مشترك في هذا الخصوص، إن العائد من المشروع EBITDA خلال الفترة من 2009 – 2014 بلغ 16,3 مليار دولار مقارنة مع 9,8 مليارات دولار في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، في حين بلغ معدل العائد الداخلي (IRR) للمشروع ما يقارب 16,4٪ مقارنة مع 12,6٪ في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

وفيما يلي نص التصريح المشترك للأعضاء الثلاثة:

طالعتنا الصحافة ووكالات الأنباء المحلية والإقليمية بتصريحات النائب عبدالله الطريجي بصفته رئيس لجنة حماية المال العام حول ما يسمى مجازا بمشروع الداو ضمن رأيه المتمحور حول كون المشروع فاشلا من الناحية الاقتصادية، كما تعرض أثر ذلك إلى الطعن في سمعة والتشكيك في ذمة عدد كبير من أبناء الوطن المخلصين الذين أفنوا جهدهم ووقتهم في رفع سمعة الوطن وتعظيم موارده بدءا من وزير النفط آنذاك ومرورا بالقائمين على مؤسسة البترول وانتهاء بالعاملين بالشركات النفطية التابعة لها.

16,3 مليار دولار عوائد شراكة "الداو" منذ 2009 حتى 2014

16,4 ٪ معدل العائد الداخلي للمشروع مقارنة مع 12,6٪ في دراسة الجدوى

الصراعات السياسية تستخدم "النفط" كإحدى الأدوات دون مبالاة لانعكاساتها على القطاع

200 شخص مخلص من شباب القطاع النفطي عملوا على المشروع لعدة سنوات

موسى معرفي

د.عبدالرحمن المحيلان

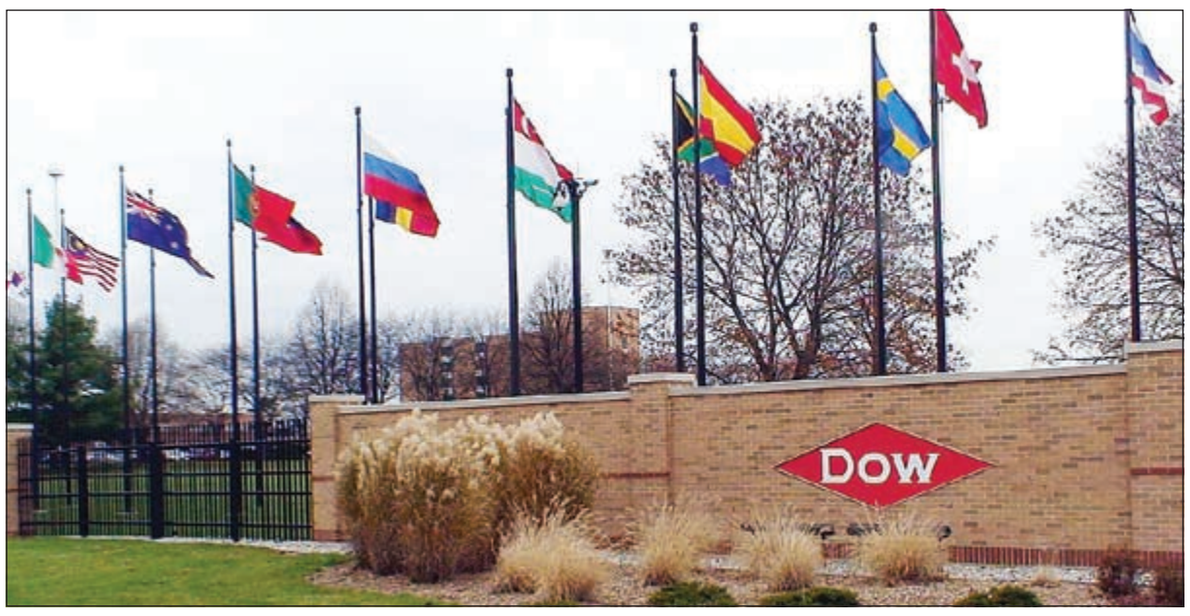

وعليه وجدنا أن واجبنا الوطني والأخلاقي يحتم علينا ـ كوننا عاصرنا هذا المشروع وملمين بكل جوانبه بصفتنا أعضاء في المجلس الأعلى للبترول الذي أقر الصفقة كما أعطى قراره بالتوقيع على عقدها، وقام بعد ذلك بإصدار قرارا بإلغائها ـ أن نرد على هذه الادعاءات والاتهامات خصوصا أن الساحة الكويتية قد خلت ممن تولى الرد عليها سواء من المسؤولين أو غيرهم. وسيتم التعرض في ردنا هذا على تصريحات النائب المذكور في قسمين وفق التالي:

القسم الأول: الرد على الادعاء بفشل المشروع من الناحية الاقتصادية

إن أبلغ رد على هذا الادعاء بأن نبين النتائج المالية المعلنة لشركة الداو كيميكال خلال السنة التي الغي فيها العقد والسنوات التي تلتها بالنسبة لقطاع البلاستيك محل المشاركة (مرفق جدول يوضح النتائج المالية) ليتبين للقارئ مدى فداحة الخسارة التي منيت بها الدولة نتيجة لفوات الأرباح المباشرة التي تحققت من هذا القطاع ناهيك عن فوات الفوائد غير المباشرة.

فإذا أضفنا إلى ذلك مبلغ التعويض الذي دفعته الكويت تنفيذا للحكم الذي أصدرته هيئة التحكيم ضد الكويت لتبين لنا عدم صحة هذه الادعاءات جملة وتفصيلا، ولو أجهد النائب المذكور ولو قليلا ودقق في البيانات واستشار المتخصصين ولم يستعجل في إطلاق تصريحاته واتهاماته مستندا بذلك إلى مصدر وحيد من أعضاء المجلس الأعلى للبترول الأسبق ممن وافق على هذا المشروع سلبا أو إيجابا لأضحت تصريحاته مدحا للفريق القائم على المشروع بدلا من ذمه ولتبين له مدى فداحة الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي أثرت على سمعة وموقع الكويت بين الدول العاملة في مجال البترول والغاز.

القسم الثاني: الرد على الطعن الموجه إلى القائمين على المؤسسة وشركاتها التابعة

حملت تصريحات النائب الطريجي قذفا وتشهيرا بجميع الأطراف والأشخاص الذين كان لهم دور في المفاوضات على المشروع أو إقراره باختلاف مستوياتهم، وقد نال تشهيره وقذفه على سبيل الخصوص وزير النفط آنذاك هاني حسين والأخوة المسؤولين في المؤسسة وشركاتها من خلال الإيحاء بأن مفاوضات المشروع وإعداده اقتصرت على عدد محدود من الأشخاص ملمحا بذلك إلى استفادتهم الشخصية منه.

ولو أراد الأخ النائب أن يتأكد من ذلك لطلب على الأقل محاضر المجلس الأعلى للبترول التي تناولت المناقشات حول المشروع وكيفية إقراره أو على الأقل محاضر مجلس إدارة مؤسسة البترول المتعلقة بالمشروع.

وللعلم فإن شباب القطاع النفطي المخلص ممن عمل على المشروع لعدة سنوات قد بلغوا حوالي 200 شخص، كما نوقش المشروع في مجلس إدارة المؤسسة والمجلس الأعلى للبترول ولجانه المتخصصة عدة مرات واستعرضت خلالها عدة تصورات ولم يعترض خلال هذه المناقشات أي من أعضاء المجلس الأعلى للبترول على مبدأ الدخول في المشروع بل على العكس تمت مباركة جهود العاملين عليه والحث على إتمامه.

كما تولى المجلس الدفاع عن العاملين عليه بعد أن تعرضوا للتجريح من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة آنذاك. وليذكر لنا أي من أعضاء المجلس الأعلى للبترول الذين ادعوا اعتراضهم على المشروع في أي محضر من محاضر المجلس الأعلى قاموا بإثبات اعتراضهم بل جل ادعائهم أنهم لم يكونوا حاضرين في الاجتماع الذي أعطى القرار بالتوقيع على عقود المشروع.

ختاما أردنا في بياننا هذا أن نضع الحقيقة كاملة أمام الناس ونهيب بأبنائنا العاملين في قطاع النفط على مختلف مستوياتهم ألا يلتفتوا إلى ما يدور في البلد من صراعات سياسية قد يستخدم فيها القطاع النفطي، بالرغم من أهميته، كاحدى أدوات هذا الصراع دون مبالاة لانعكاسات وخطورة مثل هذه التصرفات، هذا ونسأل الله أن يحفظ وطننا من الفتن ويجنبنا مكر المتربصين به إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الأرباح الفعلية لقطاع البلاستيك في شركة الداو (وحصة مشاركتنا فيها 2009ـ2014)

مليار دولار	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الايرادات	9,9	11,5	13,9	14,4	14,6	14,2	78,5
العائد قبل الفائدة، الضريبة والاستهلاك والاهلاك – EBITDA	1,6	2,7	2,9	2,8	3,2	3,1	16,3
العائد قبل الفائدة والضريبة EBIT	1,22	2,35	2,56	2,5	2,92	2,76	14,31
الضريبة @ 25٪	0,31ـ	0,59ـ	0,64ـ	0,63ـ	0,73ـ	0,69ـ	3,59ـ
صافي الارباح التشغيلية بعد الضريبة NOPAT	0,92	1,76	1,92	1,88	2,19	2,07	10,74
حصة 50٪ من صافي الارباح التشغيلية بعد الضريبة	0,46	0,88	0,96	0,94	1,1	1,035	5,375

(المصدر : الحسابات الختامية لشركة الداو)

- بعد المعالجة للعام 2013,2012,2011 و 2014
- بلغ العائد EBITDA خلال الفترة من 2009ـ 2014 16,3 مليار دولار مقارنة مع 9,8 مليارات دولار في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- معدل العائد الداخلي (IRR) للمشروع يقارب 16,4٪ مقارنة مع 12,6٪ في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- فترة الاسترداد المتوقعة للاستثمار 6 – 7 سنوات.
- علما بأن العائد على الاستثمار يستخدم التدفق النقدي الحر من المشاركة بجميع انشطتها والذي يشمل ايضا اضافة/خصم الآتي:
- الاستفادة من رفع قيمة الأصول وصافي القيمة الحالية.
- الارباح من الشركات الزميلة والتابعة.
- الصرف الرأسمالي للمشاركة.